

## اقتصاد

## فوق الطاولة

## «قهوة تركي» في السبع بحرات!

علي محمود هاشم

ليست إلب مجرد ميناء جاف للسلع المتسللة داخلًا نحو مدننا الأخرى.. فهذه المحافظة التي حولها نزوح المزلزلين أسفل الرغبات التركية، إلى منصبةً وظيفية لاستهداف الاقتصاد الوطني عبر التهريب داخلًا، تدخر نصفًا آخر للحقيقة، يجسده تنامي دورها في عمليات التهريب خارجًا!

بطبيعة الحال، يمكن تخيل السلع التي يقلها التهريب داخلًا لبلد يعاني إغلاقًا شبه تام لحدهود التجارية، مشفوعًا بتحوط ذاتي من الاستيراد.. فمادًا عن السلع القابلة للتهريب خارجًا؟

خلال الحرب، لطالما سلكت بعض سلعتنا المحلية المتاحة طرق التهريب خارجًا إثر منعها من التدفق التلقائي عبر أقتية الدفع النظامية التي تغطي التجارة العابرة للحدود.

وذكر بيان صحفي لمجلس الوزراء حتى هذه النقطة، بقي الأمر مسكوتًا عنه في سياق المواجهة مع النيات الخارجية الملقنة لخلق الإنتاج الوطني بدمائه الفاضلة والنازفة، لكن، وما أن يشمل هذا الطراز من التهريب سلعا أخرى مستوردة، حتى تتخذ المخاوف منه منعطفًا حادًا ليس على الصعيد المالي فحسب، وإنما لدوره في إجهاد الجهود الاستثنائية المبذولة لاستيرادها، وفي تقليص العرض ضمن الأسواق المحلية.

لأسباب موضوعية، قد لا يكون من السهل الوقوف على كميات السلع المستوردة التي يتم تهريبها خارجًا، لكن ذلك لا يقف عائقًا أمام تفحص سينياريوهات استدلالية للممكن وغير الممكن في هذا الجانب.

تفيد البيانات الرسمية بتضخم كميًا لافقت في بعض المستورادات، ما يؤثر شكوكًا موزانية حيال أسواقها الحقيقية، وعلى سبيل المثال، هنالك من أوما في سنوات سابقة إلى الشاي والقهوة ولسع أخرى كان لا يمكن الصمت عن تهريبها خارجًا آنذاك، أما اليوم، فقد بات الأمر مختلفًا في ضوء تراجع سعر الليرة أمام الدولار مؤخرًا، وما رسخه من تبدلات موزانية في فعالية برنامج تمويل المستورادات التي أضحت تتمتع بدعم «شندي» بنحو ٢٥٪ من أسعارها العالمية.

استنادًا لضخامة مستوراداتها النظامية، يغمز البعض إلى «أرض الأسعرا الواطة» التي تجتذب مشتريائنا من هذه السلع المولة نحو الأسواق التركية واللبنانية والأردنية، بدعم ليس فقط مما رسخته التبدلات النقدية، بل أيضًا ما توفره الإعفاءات الجمركية التي تتعاظم معها كمواذ أولية!

يتبناه «الغامزون» الأمر «بعزومة إقليمية» على فتاجين القهوة التركية، يوزعها نذل بليدون على جيراننا الجالسين إلى طاولات موزعة قرب الفسحة الأمامية لمصرفنا المركزي في السبع بحرات، وعلى حسابه!

عزائم القهوة والشاي على وجه الخصوص، قد تشكل مدخلًا منطقيًا مناسبًا لفهم الأغاز التي كتنتف حقيقةً مستوراداتنا النظامية الضخمة من كليهما، في مقابل كميات أضخم تصلنا تهريبًا عبر إنلب.. ببساطة: يشرب جيراننا اليوم قهوتنا المستوردة الجيدة على حساب مصرفنا المركزي.. ويلقون لنا بنفائتهم منها، على حسابنا!

المشهد أنفا يجسد الطور الصاعد من المنشار.. ثمة حركة هابطة «أدق رقيقة».. ففلى مدى سنوات، كثيرًا ما ضبطت شحنات المشتقات النفطية في طريقها إلى إنلب، جرى هذا التهريب «خارجًا» في مناطق أخرى كالأرياف المفتوحة على الأراضي اللبنانية والأردنية!

وفق نشرة يوم ١١ آذار الجاري، تعد سورية راهنا من الدول الأرخص في أسعار المشتقات النفطية، إذ يباع ليتر البنزين في تركيا بما يعادل ٦٧٥ ليرة سورية، وفي لبنان ٤٠٥ ليرات، والأردن ٧١٣ ليرة.

المزوت، ووفق النشرة ذاتها، يباع ليتره بـ٦٥٣ ليرة سورية في تركيا، ٤٥٩ ليرة في الأردن، ونحو ٣٢٤ ليرة بلبنان.

ولأن التعريف الأقصر للتهريب في مكان ما يرتبط بالهامش السعري مع جواره، فلا حاجةً لاحتساب عائدية الشغف بتهريب مشتقاتنا النفطية خارجًا، هذه المرة، يبدو مصرفنا المركزي كمحطة محروقات عملاقة تمتد «برابيشها» نحو المناطق الحدودية في دول الجوار!

وفق إعلان له أمس، ألح مصرفنا المركزي إلى إطلاق قريب من «الساكنة» التي تعانق إستراتيجيته النقدية على فراشها. مصالح التجار والمهريين المتحفزين لترحيل كل شيء: بدءًا بالسلع الأساسية والثروة الحيوانية، ولا انتهاءً بالخيط والأمتعة والأعلاف.

وفق أي صيغة قد ينتهجها المركزي للتخلص من الثمرات الفاسدة لتلك «الساكنة»، والأرجح أن يميل لتثبيت الليرة على حالها الراهن، فسيتاح له التخفيف من الطنون السيئة التي بدأت تلفح صورته الجديدة، مبكرًا.

## الوطن

التزم جميع أصحاب المنشآت في منطقة تل كردي الصناعية بإعادة تشغيل المنشآت والمعامل المتوقفة عن العمل والاستفادة من التسهيلات المالية والإجرائية والمحفزات التي تقدمها الحكومة، وذلك خلال لقائهم رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أمس في جولته على المنطقة.

وذكر بيان صحفي لمجلس الوزراء تلقت «الوطن» نسخة منه أنه استجابة لطرؤحات الصناعيين تم الطلب من محافظة ريف دمشق استكمال إنجاز المخطط التنظيمي للمنطقة، ونقل تبعية المنشآت إلى بلدية واحدة لتسهيل الإجراءات الإدارية، والسماح بإدخال المعدات الصناعية التي تم إخراجها أثناء الحرب ولمرة واحدة لكل صناعي، واستكمال إنجاز البنية التحتية وتأمين الخدمات المتعلقة بالكهرباء والمياه والاتصالات وفتح الطرقات باتجاه مناطق أخرى.

يريد استثمار أمواله في منشأة ترفد الإنتاج المحلي دون مواربة، مبيّن أن الحكومة عازمة على استثمار كل ورشة أو مصنع صغير أو كبير بالتعاون مع القطاع الخاص، ولتحقيق ذلك بدأت بإجراءات مهمة من شأنها تذليل العقبات ومواجهة العقوبات التي فرضت على المواطن السوري خاصة على القطاع الصناعي وتأمين البدائل للفترة القادمة، وضمن ذلك تم اتخاذ إجراءات كثيرة فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية والخدمية، وتم إجراء تعديلات على الموازنة العامة بما يتناسب مع تنفيذ الأولويات، ووضع رؤية للسياسة الاقتصادية تتعلق بالخطوات المستقبلية للوصول إلى الاعتماد على الذات.

وأشار إلى أن تحقيق الاعتماد على الذات لن يكون إلا بالشراكة مع القطاع الخاص على اعتباره المكون الأهم لبناء الاقتصاد الوطني، ويعد أن أثبت أنه قادر على النهوض وترميم نسج هذا الاقتصاد، حيث عادت نحو ٧٥ ألف منشأة صناعية وحرفية للعمل في سورية من أصل ١٣٠ ألفًا، لافتًا إلى أن هناك صعوبات عديدة تواجه القطاع الصناعي منها ما يتعلق بفقرات الحرب ومنها ما يتعلق بالإجراءات التي توقفت فيها منشآتهم لكن هناك ما يتعلق بعدم تصميم بعض الصناعيين على العمل والإنتاج.

ونقل البيان عن رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس قوله إن «الحكومة تدعم الصناعيين دعمًا حقيقيًا وهناك

عشرات المبادرات التي تصب ضمن هذا الدعم، وكشاهد على ذلك عودة المنشآت إلى العمل في منطقة تل فسلون و١ وفضلون ٢ وبورسعيد وغيرها حيث عاد نحو ٧١٠ صناعيين إلى العمل في هذه المناطق، ما يحمل الصناعيين مسؤولية كبيرة أمام هذا الدعم المستمر تجاه بلدهم».

بدوره أوضح وزير المالية مأمون حمدان وهو رئيس لجنة تل كردي أن الحكومة أفتت الصناعيين من الرسوم والضرائب طوال الفترة التي توقفت فيها منشآتهم «وهناك دعم للإنتاج في القطاع الخاص ولأول مرة في تاريخ الموازنة يصل إلى ٤٠ مليار ليرة»، لافتًا إلى زيادة نسبة تمويل المستورادات.

وفي معرض رده على المدخلات بين

محافظة ريف دمشق علاء إبراهيم أنه سيتم فتح الطريق من دوما إلى المنطقة الصناعية قريباً وأن الكهرباء ستصل إلى باقي المنشآت كما تعمل المحافظة على أن تتبع المنطقة الصناعية إلى بلدية واحدة وستم ذلك خلال الفترة القليلة القادمة وسيكون هناك مدخل معيد ومختصر إلى منطقة تل كردي الصناعية.

هذا ووجه رئيس مجلس الوزراء بتحديد الرسوم وآلية التنفيذ والضرائب والتخزين في مجال إحصاء المازوت للصناعيين التي تم السماح لهم باستيرادها ومؤخرًا وتعميمها على جميع المحافظات بما يسهم في تسهيل وصول هذه المادة إلى معاملهم دون احتكار وتقليل المركز الصحي في تل صوان.

عشرات المبادرات التي تصب ضمن هذا الدعم، وكشاهد على ذلك عودة المنشآت إلى العمل في منطقة تل فسلون و١ وفضلون ٢ وبورسعيد وغيرها حيث عاد نحو ٧١٠ صناعيين إلى العمل في هذه المناطق، ما يحمل الصناعيين مسؤولية كبيرة أمام هذا الدعم المستمر تجاه بلدهم».

بدوره أوضح وزير المالية مأمون حمدان وهو رئيس لجنة تل كردي أن الحكومة أفتت الصناعيين من الرسوم والضرائب طوال الفترة التي توقفت فيها منشآتهم «وهناك دعم للإنتاج في القطاع الخاص ولأول مرة في تاريخ الموازنة يصل إلى ٤٠ مليار ليرة»، لافتًا إلى زيادة نسبة تمويل المستورادات.

وفي معرض رده على المدخلات بين

## ٢٠ مستودع قطع سيارات مهربة ضبطته الجمارك مؤخرًا.. والجاكوزي جديد قائمة المهربات!

عبد الهادي شباط

ضبط العديد من المهربات المختلفة، على رأسها النخان، والعديد من المنظمات المخالفة والمهربة وخاصة مادة الشامبو، حيث تم ضبط كميات منتبهة الصلاحية أدخلت بطرق غير شرعية وتم عرضها في الأسواق لبيعها، حيث تمت مصادرتها، وتنظيم قضايا خاصة بها، لتفريم أصحابها وإتلاف الكميات المنتبهة الصلاحية لعدم تداولها مرة ثانية.

ويبدو أن الجاكوزي كان حاضراً أيضاً في المهربات التي ضبطتها دوريات الجمارك مؤخراً، حيث أكد المصدر ضبط العديد من قطع الجاكوزي من دون بيانات، وتمت مصادرتها، كما يجري العمل على تحديد مسورها مرحجاً أنها بضاعة تركية وبذلت عبر المناطق الشمالية بطرق غير شرعية.

وأكد المصدر الجمركي أن حملة الجمارك مستمرة على المهربات وسط تعزيز الإجراءات التي تتخذ طابع التشدد في التعامل مع كل أشكال ظاهرة التهريب عبر تعزيز دوريات الجمارك وخاصة الإجراءات التي تتخذ طابع المتابعة أي معلومة تصل الجمارك والاعتماد على متابعة المهريين الكبار وخاصة المواد الغذائية لتوصيل بشكل مباشر بسلامة المواطن ولا يمكن التساهل فيها.

كشفت مصدر في الضابطة الجمركية لـ«الوطن» عن ضبط مستودع بريف دمشق لتخزين قطع سيارات المهربة، أحدهما في جرمانا، والآخر في منطقة رحبية، إذ تمت مصادرة البضاعة الموجودة فيها، ويتم العمل حالياً على إجراء تسويات مع أصحاب هذه المستودعات وفق أنظمة العمل الجمركي.

وبين المصدر أن الكثير من قطع السيارات الموجودة في مستودعات التجار هي عبارة عن مهربات دخلت البلد خلال السنوات الماضية، للاستفادة من ظروف الحرب، منوهاً بأن الدوريات الجمركية ضبطت أكثر من ٢٠ مستودعاً يشتغل على قطع سيارات مهربة منذ بداية الحملة التي تنفذها الجمارك، مبيّن أن الكثير من التجار يستفيدون من تخزين هذه البضاعة من تقلبات سعر الصرف وخاصة في حالات ارتفاع الدولار، حيث يتم تسعير البضاعة كل يوم وفق سعر الصرف الراجح في السوق السوداء، إضافة إلى حالة الاحتكار التي تتبع لبعض التحكم بأسعار بعض أنواع البضاعة.

ولفت إلى أنه خلال اليومين الماضيين تم

## توفير في التكاليف وتزويد الإيرادات قاسم لـ«الوطن»: إحداث السورية للحبوب لن يؤثر في خطة تسويق القمح هذا الموسم

علي محمود سليمان

ولفت قاسم إلى أن النتائج المرجوة من عملية دمج المؤسسات الثلاث تتمثل بشكل أساسي في توفير التكاليف لتصبح بالحد الأدنى ضمن مؤسسة أصبحت منتجة وذات قيمة مضافة، حيث كان الوضع السابق هو قيام مؤسسة الحبوب بشراء المادة ومن ثم تخزينها في شركة المطاحن لتعود لبيعها كمادة أولية، في حين تقوم الشركة العامة للمطاحن بشراء نفس المادة الأولية وتقوم بتصنيعها.

فيما نجد أن قرار الدمج سيقدم قيمة مضافة لهذه المؤسسة بحيث تصبح كافة الخطوات والحلقات التجارية والصناعية ضمن مؤسسة واحدة، وذلك من خلال شراء المادة الأولية وتخزينها وتصنيعها كمادة مصنعة من نفس المؤسسة بدلاً من ثلاث مؤسسات، وبالتالي يتحقق تخفيض التكاليف بين مؤسسات الحبوب والمطاحن والصوامع.

وأشار قاسم إلى أنه بعملية الدمج سيتم توحيد آليات العمل في كامل القطاع، وتحسين وفر بالمنتجات

والتكاليف، وزيادة في الإيرادات من خلال الاستفادة من الإمكانات المتاحة ضمن المؤسسات الثلاث إن كان لتأدية الكوادر البشرية أو استغلال الآليات الموجودة ضمنها، بحيث يتم تشغيل هذه الكوادر بطاقة فاعلة ومنتجة.

وبين أن قرار الدمج وإحداث المؤسسة السورية للحبوب لن يؤثر في خطة تسويق موسم القمح للعام الحالي، والعمل يجري بشكل جيد على تنفيذ خطة التسويق للعام الحالي بانتظار صدور أسعار شراء القمح من الفلاحين من قبل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، مبيّن أن فريق التسويق لوسم القمح على مستوى الفروع والمراكز في المحافظات يستمر في عمله إن كان ضمن المؤسسة العامة للحبوب أو إن تم تنفيذ قرار إحداث المؤسسة السورية للحبوب خلال فترة التسويق، لتقوم هي بمتابعة الخطة، وهي تتضمن زيادة عدد مراكز استلام القمح من الفلاحين في المحافظات.

## «الجمارك» تشرح للتجار آليات وإجراءات التخليص الجمركي

# الجلاد يسأل عن الدوريات الجمركية في الطرقات داخل المدن..

# والحج يرد: القرار يمنع دخولها إلى الأسواق التجارية وليس إلى المدن

ومن جانبه، قال خربوطلي: «نحن مع السماح بالاستيراد، على حين أكد الصالح أنه في حال إعادة النظر بخفض الرسوم الجمركية «تكون وصلنا إلى مستوى جيد من القضاء على ظاهرة التهريب، ونتم في حال موازنة نفسها بين العرض والطلب، ونحن مع الصناعة الوطنية، لكن جمارك نؤيد السماح باستيراد السلع الضرورية وليس الكافية، لأنه مع السماح بالاستيراد بنسبة رسوم منطقية يتم الحد من ظاهرة التهريب».

وأشار إلى أنه عندما تم تخفيض الرسوم الجمركية زادت الإيرادات من خلال استيفاء الرسوم الجمركية لا من خلال الجمارك، مشيراً إلى أن البيان الجمركي هو أول مراحل التخليص الجمركي يليه معاينة البضاعة، والتحكيم الذي يكون في حال حدوث خلاف حول البضاعة، إلى جانب تأدية الرسوم الجمركية وصولاً إلى الإفراج عن البضاعة.



الموجودة مع البضاعة، أما في حال شكوك وزارة الاقتصاد بمنشأ بضاعة معينة، فنصدر قرارات بتشكيل لجان للتأكد من المنشأ ويكون فيها مندوب من الجمارك أيضاً، وتمت عدة زيارات لبعض الدول في هذا المجال.

كما تساءل خربوطلي عن دور الجمارك مع الجهات التي تصدق على منشأ البضائع عندما تعلم أن هذه البضائع منتجة في دول عربية وتأخذ المنشأ العربي، فأجابته الحج بأن التحقق من منشأ البضاعة يتم من خلال الوثائق

الجمارك بإصدار ورقة مكتوبة تكون معياراً للضابطة الجمركية أثناء تحري الضابطة، يكون لدى التاجر نسخة ولدى الضابطة نسخة كي لا تحدث خلافات.

بدوره، لفت مدير غرفة تجارة دمشق عامر خربوطلي إلى أن شهادة المنشأ هي جواز سفر البضاعة، متسائلاً عن كيفية تدقيق الجمارك لشهادات المنشأ، مبيّن أنه وفق قرارات وزارة الاقتصاد هناك ما يعرف بالسماح بالاستيراد من بلد المنشأ وأحياناً من بلد المنشأ والمصدر في الوقت ذاته، وهنا، بين مدير الشؤون الجمركية في المديرية العامة للجمارك باسل الصالح أن أحكام التجارة هي التي تفصل في هذا الموضوع، فهناك مواد معينة مسوح استيرادها من بلد المنشأ مباشرة، وهناك مواد تصدر قرارات بشأنها من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية التي تعد الجهة التي تحدد السماح بالاستيراد من بلد المنشأ أو بلد المصدر.

وفي هذا الخصوص بين مدير مديرية

## وفاء جديد

خصّصت غرفة تجارة دمشق ندوة الأربعماء التجاري أمس للحديث عن التخليص الجمركي، وشرح آلياته وإجراءاته بالتعاون مع مديرية الجمارك العامة، خلال الندوة بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلاد أن وجود بيان جمركي نظامي ومشروح بشكل واضح؛ يحمي التاجر، ويجعله في مأمن من أي مساءلة قانونية، لافتاً إلى أن البيان الجمركي النظامي ذا الشرح الوافي هو هوية البضاعة.

ونوه بأن البيان الجمركي المستوفي للشروط كافة ليس له مدة محددة، ويرافق البضاعة لحين انتهائها من المخازن، سواء طالت أم قصرت المدة، لافتاً إلى مشكلة يواجهها التجار في بعض المناطق الساكنة، إذ هناك بضائع التفتت مستودعاتها، متسائلاً إذا ما كان هناك مجال لإيجاد مخرج لهذه البضاعة، مطالباً بإدارة